

تاريخ النشر). وهذا ما أكدده، أيضاً، اسحق مردخاي، الذي قال «أن سبب الاعمال الأخيرة هو ابعاد محمد دحلان الى الاردن، حيث أثارت هذه الخطوة ردود فعل لدى الشبيبية»، التي وصفها بـ «غير المنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٢/٣). غير ان التظاهرات عنفت، بصورة اكبر، في اعقاب مقتل احمد الاسطل، وادى رشق المتظاهرين لجنود حرس الحدود بالحجارة الى اصابة جندي اسرائيلي بجروح بسيطة (المصدر نفسه). وامتدت التظاهرات الى عدد من مدن الضفة الغربية ومخيماتها، فوقعت اشتباكات بالحجارة مع جنود الاحتلال الاسرائيلي في كل من القدس والخليل ونابلس ورام الله وطولكرم وبيريزيت ومخيمي بلاطة والجلزون، وتعطلت الدراسة في عدد كبير من مدارس هذه المدن والمخيمات. كما اغلقت سلطات الاحتلال جامعة النجاح. وصادر قائد المنطقة الوسطى، الجنرال ايهود براك، امرأ يقضي بخلق جامعة الخليل لمدة ثلاثة اسابيع، اعتباراً من ١٩٨٧/٢/٢٢ (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٢/٢٣).

في اطار هذه التصرّكات، التي بدأت تتمحور حول اعلان التضامن مع المخيمات الفلسطينية في لبنان، اصدرت لجنة الدفاع عن المخيمات، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠، بياناً استنكرت فيه محاصرة «أمل» وعناصر من الجيش السوري للمخيمات الفلسطينية في لبنان، ومنعها ادخال المواد الغذائية والادوية اليها. وجاء في البيان: «ان هدف اعداء شعبنا في لبنان، من اعمالهم البشعة هذه ضد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات المحاصرة، هو ارغام اكثر من نصف مليون لاجيء فلسطيني على الهجرة الى الاردن للاستقرار فيه، كوطن بديل للفلسطينيين، الامر المرفوض اصلاً، جملة وتفصيلاً» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٢/١١).

وادی استمرار التظاهرات ورشق الجنود بالحجارة، واطلاق الجيش الاسرائيلي النار على المتظاهرين، الى اصابة احمد حسن عواد ابو هوني (١٩ سنة) من سكان مخيم المغازي (وسط قطاع غزة) برصاصة اخترقت كتفه الايمن، كما اصيب بكسر في احد اصابع يده، ونقل الى المستشفى الاهلي العربي في غزة. كذلك اصيب علي الحزباري من نابلس بجروح، اثر اطلاق الرصاص عليه، في اثناء

عندما لم تؤد هذه الاجراءات الى وضع حد لنشاط دحلان، قررت السلطات الاسرائيلية ابعاده (الشعب، القدس، ١٩٨٧/١/١٤).

وطبقاً لحقه في التوجه الى لجنة الاعتراضات العسكرية، ومن ثم الى المحكمة العليا الاسرائيلية للاعتراض على قرار ابعاده، تقدمت المحامية ليثا تسيميل والمحامي خالد القدرة، اللذان تم توكيلهما من قبل دحلان لتولي قضيته، باستئناف ضد قرار الابعاد. ونقلت مصادر صحافية عن اقارب دحلان قولهم «ان محمد لم يقم، حتى الآن، بأي نشاط عسكري ضد الجيش الاسرائيلي، ولم يعثروا لديه على اية قنابل او اسلحة». وحذر هؤلاء من ابعاده، لأن ذلك سيدفعه الى الانضمام الى الذراع العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسيكون، في نهاية الامر، أحد القادة مثل ابو علي شاهين أو اكرم هنية. وإن ابعاده سيؤدي الى مزيد من الاثارة وتهييج السكان (المصدر نفسه، ١٩٨٧/١/١٦). نقلاً عن حداثوت، بدون ذكر تاريخ النشر). وهذا ما حدث في اعقاب ابعاد محمد دحلان الى الاردن، خصوصاً وأن قطاع غزة وبقية المناطق المحتلة كانت تعيش اجواء التوتر الشديد، بسبب حصار حركة «أمل» للمخيمات الفلسطينية في لبنان، ومنعها ادخال المواد التموينية اليها؛ حيث انطلقت تظاهرات احتجاجية في خان يونس، تعرض لها جنود الاحتلال الاسرائيلي واطلقوا عبارات نارية على المتظاهرين، واصيب، نتيجة ذلك، شاب يدعى احمد الاسطل (١٨ سنة) برصاصة في صدره، لم يلبث ان توفي على اثرها. كما اصيب شابان آخران بجروح طفيفة خلال التظاهرة (الفيجر، القدس، ١٩٨٧/١/٣٠). وذكّرت مصادر اسرائيلية ان الاضطرابات التي عمت مدن قطاع غزة بعد ذلك، بدأت في اعقاب اجتماعات عقدها محرضون من الشبيبية، وان حواجز من الحجارة اقيمت في شوارع مدن القطاع، واشعلت اطارات السيارات، وقذف الطلاب المتظاهرون السيارات العسكرية الاسرائيلية وجنود حرس الحدود بالحجارة، وتم اعتقال أحد عشر طالباً من «مدرسة فلسطين» في غزة. واكدت هذه المصادر ان خان يونس كانت مركز هذه الاضطرابات «فهي المدينة التي عاش فيها زعيم الشبيبية المبعد محمد دحلان» (الشعب، ١٩٨٧/١/٣١). نقلاً عن هارتس، بدون ذكر